١٩٦٨[٦٧]، الى ٧,٦ بالمئة العام ١٩٨٦[٦٨]، في حين اتسم عدد العمال الصناعيين في الضفة بالاستقرار النسبي؛ إذ تراوح بين ١٥ ـ ١٦ ألف شخص يتوزعون على النحو التالي: ٢٢ بالمئة يعملون في معاصر الزيتون؛ ١٨ بالمئة في صناعة النسيج؛ ١٨ بالمئة في المناجم والمحاجر؛ عشرة بالمئة في الصناعات الغذائية؛ اما الباقي، فيتكون من عدد كبير من محال النجارة والحدادة والخياطة[٦٩]. والمصانع في الضفة هي أقرب ما تكون الى ورش العمل؛ اذ لم يتجاوز متوسط العمال في المؤسسة ٤,٢٨ عمّال في نهاية العام ١٩٨٥[٧٠]، وهو لا يختلف كثيراً عن متوسط العمال في المؤسسة العام ١٩٦٩، والبالغ ٤,٢٣ عمال[٧١]. وجدير بالذكر ان معظم المؤسسات الصناعية في الضفة يعمل دون الطاقة القصوى للانتاج، بسبب ضعف الطلب المحلي، والمنافسة غير العادلة مع المنتوجات الصناعية الاسرائيلية[٧٢].

أما في قطاع غزة، فقد ارتفعت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع، من ٤,٢ بالمئة قبل الاحتلال، الى حوالى ١٢,٥ بالمئة في العام ١٩٨٦[٧٣]. ويوجد في قطاع غزة حوالى ٢٤ مصنعاً، والباقي عبارة عن ورش صغيرة للحدادة والنجارة والخياطة وغيرها[٧٤]. ويفسّر ارتفاع وزن الصناعة في قطاع غزة بانتشار التعهدات التي يقوم بها أبناء غزة لصالح المصانع الاسرائيلية التي تحاول الاستفادة من رخص اليد العاملة في غزة. وتتركز التعهدات في صناعة النسيج والسجاد والملابس والاحذية[٧٥]؛ وهذا يفسّر كون ٤٠,٣ بالمئة من العاملين في الصناعة يعملون في صناعة النسيج والجلود؛ كما ان حوالى ثلث المؤسسات الصناعية يعمل في النسيج والجلود، ويبلغ دخله حوالى ٢٠,٦ بالمئة من اجمالي الايرادات الصناعية في غزة؛ تليه، في الأهمية، الصناعات المعدنية والخشبية[٧٦]. وتتميز الصناعة في قطاع غزة بكثافة استخدام عنصر العمل وانخفاض نسبة مساهمة رأس المال من آلات وغيرها، علماً بأن متوسط عدد العاملين في المؤسسات محدود، كما أشرنا سابقاً[٧٧].

تعاني الصناعة في غزة من مشكلة العمل دون الطاقة القصوى للانتاج[٧٨]، تماماً كما هو الحال مع الصناعة في الضفة. ونظراً الى كون التعهدات الاسرائيلية تمثل نسبة كبيرة من العمل الصناعي في غزة، والى كون المتعهدين الاسرائيليين يزوّدون المصانع الغزية بالمواد الأولية، فان الصناعة في غزة باتت تعتمد، الى حد كبير، على العلاقات التي تربطها بالصناعة الاسرائيلية. ولتبيان هذه العلاقة نشير الى ان واردات قطاع غزة الصناعية من اسرائيل تمثل ٩٣,١ بالمئة من اجمالي وارداتها الصناعية؛ كما ان صادرات غزة الصناعية الى اسرائيل تمثل ٧٦ بالمئة من اجمالي صادرات قطاع غزة[٧٩].

واذا كانت الصناعة الغزية تعاني من الارتباط الشديد بالصناعة الاسرائيلية، فان ذلك ينطبق، أيضاً، على الصناعة القائمة في الضفة الغربية. اذ تبين المقارنة بين الظروف العامة التي تمر بها الصناعة الاسرائيلية ومعدل النمو في الصناعة في الضفة، بين العامين ١٩٦٨ و١٩٨٥، ان ازدهار، او تراجع، الصناعة في الضفة كان شديد الارتباط بازدهار، او تراجع، الصناعة الاسرائيلية[٨٠]، خاصة وان الانتاج الصناعي في المناطق المحتلة لا يتجاوز ١,٤ بالمئة من الناتج الصناعي الاسرائيلي[٨١]. ونظراً الى انخفاض حجم الصناعة المحلية، فانها تتأثر، الى حد بعيد، بالصناعة الاسرائيلية. وتشير نتائج احدى الدراسات الحديثة، والتي تبحث في مستوى تبعية الصناعة المحلية في الضفة للصناعة الاسرائيلية، الى كون الناتج الصناعي في الضفة لا يتجاوز ٤٣ بالمئة من الاستهلاك فيها، كما ان الصادرات الصناعية تمثل ٦٧ بالمئة من الانتاج الصناعي و٣٦ بالمئة من الواردات الصناعية[٨٢]. وطبقاً لهذه النتائج، فقد استنتجت الدراسة اعتماد وتبعية الصناعة في الضفة على